

■ خالد حنفي: إقامة تحالف اقتصادي استراتيجي بين البلدان العربية وإيطاليا



وهي إحدى الغرف العربية المشتركة التي تعمل تحت مظلة اتحاد الغرف العربية في تعظيم العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية وإيطاليا، وتأمين فرص الاستثمار والتجارة في الجانبين. وطالب بضرورة تعزيز التعاون في مجالات البحث العلمي والموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا والصناعة والزراعة والأمن الغذائي والأعمال المصرفية والتمويلية والطاقة المتجددة والنفط والغاز والسياحة والاتصالات، وفي مجال التعليم لأغراض تحقيق التنمية الاقتصادية لكلا الجانبين.

المصدر (المصري اليوم، بتصرف)

ألقى أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، كلمة رئيس اتحاد الغرف العربية محمد عبده سعيد، في افتتاح منتدى الأعمال العربي الإيطالي السنوي الثاني في روما- إيطاليا، حيث حلت دولة الإمارات العربية المتحدة "ضيف شرف" الدورة الحالية من المنتدى الذي حظي بمشاركة وفود عدد من الدول العربية، إضافة إلى حضور نخبة من المسؤولين ورجال الأعمال والشركات الاستثمارية من إيطاليا والدول العربية في مقدمهم وزير الاقتصاد الإماراتي المهندس سلطان بن سعيد المنصور، وكيل وزارة التنمية الاقتصادية الإيطالي ميكيلي جيراشي، عميد السفراء العرب السفير حسن أبووب، ورئيس الغرفة التجارية العربية الإيطالية المشتركة شيزاري تريفيزاني.

وشدد حنفي على "ضرورة إقامة شراكة وتحالف استراتيجي وعلاقات استثمارية منتجة مبنية على تقوية أركان الاقتصاد بين الدول العربية وإيطاليا، والاستفادة من الميزان التفاضلية التي يزر بها كل من الجانب العربي والإيطالي". وأكد على "أهمية التعاون بين القطاع الخاص العربي والقطاع الخاص الإيطالي من خلال نموذج الأعمال القائم على الشركات الصغيرة والمتوسطة، واستخدام أدوات الاقتصاد الرقمي، والاقتصاد التشاركي، الذي يتبناه اتحاد الغرف العربية". وأشاد حنفي بالدور التي تقوم به الغرفة العربية الإيطالية المشتركة،

■ السعودية تحتل المرتبة 39 عالميا في تقرير التنافسية العالمي



السعودية، واعتمد المنتدى في منهجيته الجديدة على 98 مؤشرا لقياس تنافسية الدول لعام 2018، منها 64 مؤشرا تم استحداثها مؤخرا، بينما كانت المنهجية السابقة تعتمد على 114 مؤشرا.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

حققت المملكة العربية السعودية تقدما في تقرير التنافسية العالمي لعام 2018، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، إذ حلت في المرتبة 39 من أصل 140 دولة، حيث يشكل هذا التقدم التحسن الأفضل للمملكة في الترتيب منذ عام 2012. وأوضح وزير التجارة والاستثمار السعودي ماجد القصبي، أن "العمل التكاملية الذي شاركت فيه أكثر من 40 جهة حكومية يُمثل أحد أهم العوامل التي أدت إلى تحسن ترتيب المملكة في تقرير تنافسية الدول لعام 2018"، مشيرا إلى أن "توحيد جهود تلك الجهات أسهم في معالجة المعوقات والتحديات ودعم القطاع الخاص بالمملكة خلال المرحلة الماضية"، لافتا إلى "أهمية الإصلاحات التي نفذتها الجهات الحكومية في جميع مؤشرات قياس أداء المملكة في تقرير التنافسية العالمي".

وقال: "جاء تقدم ترتيب السعودية رغم تغيير المنتدى الاقتصادي العالمي منهجية تقرير التنافسية وزيادة عدد الدول لتصبح 140 دولة، إذ أدى هذا التغيير إلى تأثير ترتيب كثير من دول العالم، ومنها

■ ارتفاع الودائع الأجنبية لدى المركزي الإماراتي



إلى 288.7 بليون درهم، في حين وصلت قيمة الودائع المصرفية النقدية إلى 415 بليون درهم، والودائع شبه النقدية إلى 807 بلايين درهم.
المصدر (صحيفة الحياة، بتصرف)

أظهرت بيانات صادرة عن المصرف المركزي الإماراتي، انخفاض الأصول الأجنبية نهاية أيلول (سبتمبر) الماضي 4.9 في المئة إلى 327.3 بليون درهم (89.1 بليون دولار)، من 329.53 بليون في آب (أغسطس) الماضي.

في المقابل، ارتفعت قيمة الودائع الأجنبية لدى المصرف المركزي 5.6 في المئة، وزادت الأصول الأجنبية الأخرى 105.5 في المئة مقارنة مع شهر أيلول 2017، فيما تراجع الأصول الأجنبية المحفوظة حتى تاريخ الاستحقاق، بحسب تصنيف المصرف، 41.5 في المئة.

وأظهرت البيانات ارتفاع الأرصدة المصرفية والودائع لدى المصارف في الخارج من 254.9 بليون درهم في كانون الثاني (يناير) الماضي إلى 255.06 بليون في أيلول. في حين واصلت السيولة بمفهومها الشامل ارتفاعها وبلغت قيمتها 1.58 تريليون درهم نهاية أيلول مقارنة بـ1.481 تريليون بداية العام الحالي، كما قفزت قيمة الودائع الحكومية

■ تونس الأولى عربياً في مؤشر تقليص الفوارق الاجتماعية



الاجتماعية التي تقوم بتمويل الخدمات العمومية، على غرار الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي.
المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

تصدّرت تونس الدول العربية في تصنيف المؤشر العام للالتزام بتقليص الفوارق الاجتماعية بين الطبقات لسنة 2018، كما احتلت مرتبة متقدمة دولياً نسبياً، على الرغم من تآكل الطبقة الوسطى في السنوات الأخيرة. كذلك احتلت تونس المرتبة 40 من ضمن 157 دولة، متقدمة بذلك 4 مراتب عن تصنيف سنة 2017، وفق ما جاء في تقرير أصدرته منظمة "أوكسفام" الدولية في أكتوبر (تشرين الأول) الحالي.

وبالاعتماد على احتساب مكونات المؤشر العام، فقد احتلت تونس المرتبة 59 في ما يتعلق بنفقات الصحة والتربية والضمان الاجتماعي، بينما احتلت المرتبة 17 في مجال الجباية. وبحسب مؤشر سوق العمل والأجر الأدنى، احتلت تونس المرتبة 50 عالمياً.

ويقوم المؤشر، حسبما ورد في التقرير، بقياس المجهود الذي تقوم به الدول للحدّ من الفوارق الاجتماعية على صعيد 3 مجالات، هي النفقات

■ البنك الدولي يتوقع انتعاشاً طفيفاً للاقتصاد الأردني



المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)

توقع "البنك الدولي" أن يشهد الاقتصاد الأردني انتعاشاً طفيفاً للنمو في المدى المتوسط، على الرغم مما يعانيه من ضغوط جراء استمرار حالة عدم اليقين التي تكتنف المنطقة، وتأثير إجراءات التكيف التي أسهمت في كبح الطلب الكلي المحلي والخارجي.

ووفقاً لما جاء في تقرير المرصد الاقتصادي حول الاقتصاد الأردني الصادر عن البنك الدولي، فإنّه على الرغم من أنّ المؤشرات الرئيسية تنبئ بضعف الأداء بالنسبة للتوقعات لسنة 2018، إلّا أنّ الزخم الذي أوجدته مبادرات الحكومة الأردنية الجديدة قد يساعد على تعزيز الثقة.

وبحسب التقرير فإنّ التحدي الرئيسي الذي يواجه الأردن، يتمثل في إنعاش الاقتصاد في سياق بيئة خارجية غير مؤاتية.